

تاريخ القبول: 2024/03/11

تاريخ الإرسال: 2024/03/03

الأصول المعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

(دراسة مقارنة بين مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص)

Intangible assets in Algerian economic institutions

(A comparative study between public sector and private sector institutions)

بورويينة محمد وليد¹، بولقصيبات محفوظ²**Bourouina Mohammed Walid¹, Boulksibat Mahfoud²**

جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخاموك تمنغست (الجزائر)،

¹ bourouinamohammed@univ-tam.dz¹ University Of Amine Elokkel El Haj Moussa Ag Akhamouk Tamanghasset (Algeria), bourouinamohammed@univ-tam.dzجامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، collomah@gmail.com² University Of 8 Mai 1945 Guelma (Algeria),collomah@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز حقيقة وجود الأصول المعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما تحمل دراسة مقارنة بين الأصول المعنوية في المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام و القطاع الخاص، و قد خلصت الدراسة إلى وجود الأصول المعنوية في كلا القطاعين إلا أن مؤسسات القطاع الخاص تتفوق في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الأصول المعنوية، القطاع الخاص، القطاع العام.

تصنيفات JEL: G20

Abstract: This research paper aims to highlight the fact that there are intangible assets in Algerian economic institutions. It also includes a comparative study between intangible assets in economic

institutions in the public sector and the private sector. The study concluded that there are intangible assets in both sectors, but that private sector institutions excel in this field.

Keywords: Intangible Assets, Private Sector, Public Sector.

JEL Classification Codes : G20

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: DOUDOUSPAZ07@LIVE.FR

1. مقدمة:

تحظى الأصول بصفة عامة على مكانة مميزة عند الباحثين و الأكاديميين على حد سواء، فقد أعطى التحول العالمي المحاسبي هذه الأصول مكانة قوية في القوائم المالية و المحاسبية في جل المؤسسات و الشركات بمختلف أنواعها.

و لا بد أن أبرز الإهتمام في هذا التحول خلال هذه الفترة بالذات صب على الأصول المعنوية لما لها من تأثير قوي على القيمة السوقية للشركات أو المؤسسات و أيضا نجد أنها هي العنصر الذي يساهم في قيمة التفاوت فيما بينها، إلا أننا أمام معضلة إهمالها أو عدم الإهتمام الكافي بها في الشركات و المؤسسات الجزائرية التي لم تواكب هذا التغيير الذي حدث في العالم و في الجزائر خاصة بالانتقال من المخطط الوطني الذي شهد عدة إنتقادات خاصة في الجانب المالي المحاسبي، ليأتي SCF الذي واكب التطورات الحاصل .

و من خلال كل ماشهدناه من تحولات و تطورات في الجانب المحاسبي و المالي في الجزائر من جهة الأصول بصفة عامة و الأصول المعنوية بصفة خاصة يمكننا طرح إشكالنا المتمثل في: ما مدى اهتمام المؤسسة الاقتصادية العامة والخاصة بجيازة الأصول المعنوية،

وماهي مصدرها الأساسي؟

2. الأصول المعنوية

لإعطاء نظرة شاملة عن الأصول المعنوية أو الأصول الغير ملموسة كما يطلق عليها سنقوم بالتعريف بها و التطرق لخصائصها و مميزاتها.

1.2 مفهوم الأصول المعنوية

- للأصل المعنوي عدة تعريفات، فيمكن تقديم مجموعة من التعريفات التي تقول بأنه:
- حسب لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي قدمت تعريف الأصل المعنوي على أساس أنه، أصل غير نقدي كذلك لا يمكن تحديده و أخير لا يوجد له أثر مادي.¹
 - هي مجموعة إقتصادية من الموارد لا تملك خصائص مادية بحيث تمكن من التعرف عليها إلا أنها تحوز على خصائص تنتج الإيرادات.²
 - " كل منظمة تشمل على نوعين من الأصول، ذلك النوع الذي نستطيع رؤيته و تحسسه و الشعور به مع إمكانية ممارسة مختلف عمليات البيع و الشراء العادية عليه بكل سهولة، و هو ما يسمى بالأصول العينية، فيما خلاف ذلك يصنف ضمن الأصول المعنوية"³
 - من خلال ما سبق التطرق له من تعاريف تتناول الأصول المعنوية يمكننا القول أن الأصل المعنوي هو أصل لا وجود فيزيائي له، معروف، و له أثر مالي في القوائم المالية و المحاسبية للمؤسسات.

2.2 خصائص الأصول المعنوية

تتميز الأصول المعنوية بخصائص جوهرية تميزها عن الأصول الملموسة و من بين هذه الخصائص نجد خصائص أساسية و أخرى ثانوية و نعددها من خلال ذكرها كمايلي:⁴

خصائص الأصول المعنوية الأساسية:

- لا يوجد لها وجود ملموس أي غير مادية.
- أصول طويلة الأجل.
- توجد لها قابلية للتعرف عليها.

- لا يعطى لها عمر اقتصادي أي صعوبة التنبؤ بعمرها الاقتصادي.
- عدم التأكد من المنافع التي يحصل عليها من الأصول المعنوية.
- خصائص الأصول المعنوية الثانوية:**
- التعرض لتقلبات كبيرة في قيمتها، لأن المنافع المتولدة منها تتعرض لمنافسة مستمرة.
- جلها محتكرة من قبل مالكيها.
- يوجد إختلاف في أشكال الحصول عليها و عن الأصول الأخرى.
- في الغالب تكون قيمتها السوقية معدومة لأن منفعتها محصورة في مؤسسة معينة.

2.2 أهمية الأصول المعنوية

في الوقت الحالي الاقتصاد قائم على المعرفة، حيث أصبحت الأصول المعنوية مصدر أساسي و رئيسي للقيمة طويلة الأجل للعديد من المؤسسات، أيضا هي جزء أساسي للتخطيط الإستراتيجي للتمايز التنافسي و ولاء العملاء و قوة التسعير.

الأصول المعنوية تدعم الابتكار و تساعد في الحفاظ على الزبائن و تساعد أيضا حماية قنوات السوق من خلال الحقوق الحصرية، حيث يجب أن تكون الأصول المعنوية في عمليات الاستحواذ و الاندماج مقيمة لأهميتها الكبيرة في هذه العملية، فالتعرف على قيمة الأصول المعنوية و دمجها في التخطيط المالي و تحضير التقارير يوفر رؤية أكثر شمولاً لقيمة المؤسسة و أرباحها مستقبلاً.⁵

3.2 أنواع الأصول المعنوية:

للأصول المعنوية ثمانية أنواع، نوجزها كمايلي:

- **تكاليف التأسيس:** هي جميع المصروفات أو المخرجات التي يتحملها المستثمر أثناء تأسيس مؤسسته و تتمثل في: مصاريف الترخيم، أتعاب المحامات، رسوم التسجيل..إلخ.⁶
- **شهرة المحل:** تبرز و تنشأ من خلال القيادة الإدارية و المهارات و القدرات الفريدة و المتميزة، و أيضا من خلال ولاء الزبائن و السمعة الحسنة لهم.⁷
- **العلامة التجارية:** هي عبارة عن تعريف مميزة لمنتج أو خدمة، و في كثير من الأحيان تحمل رمز TM أو ®، و يكون لبعض العلامات عمرا محدودا بواسطة عقد أما لعلامات أخرى عمر غير محدود.⁸
- **براءات الإختراع:** هي حقوق يمنحها القانون لحاملها و تعطيه حق مطلقا في التصرف بها دون سواه، و القيمة الحقيقية لهذا الحق تكمن في قدرته على إنتاج الإيرادات.⁹
- **حق الإمتياز أو الوكالة:** تمنح من قبل الشركة الأم لاستعمال الإسم لوقت منقح عليه لتسويق و بيع خدمة أو منتج معين.¹⁰
- **حقوق النشر و الطبع:** تمد لحاملها حقوق حماية مطلقة للمؤلفات و التصاميم لمختلف منتجاته، و ذلك لحماية مخرجاته من الإستعمال الغير قانوني و بدون وجه حق، و لها عمر قانوني يحدده و يكفله القانون.¹¹
- **برامج الحاسوب:** نظرا لصعوبة إيجاد تعريف موحد لها يمكننا القول أنها جميع ما تملكه المؤسسة من برامج لتشغيل حواسيبها و القيام بالعمليات الرقمية بواسطتها، و قد تكون مشتريات أو مولدة داخليا من قبل المؤسسة نفسها.
- **البحث و التطوير:** يشمل جميع الأعمال البحثية التي تتكون أساسا من التصميم، التطوير و إخراج المنتجات المبتكرة للمستهلكين.¹²

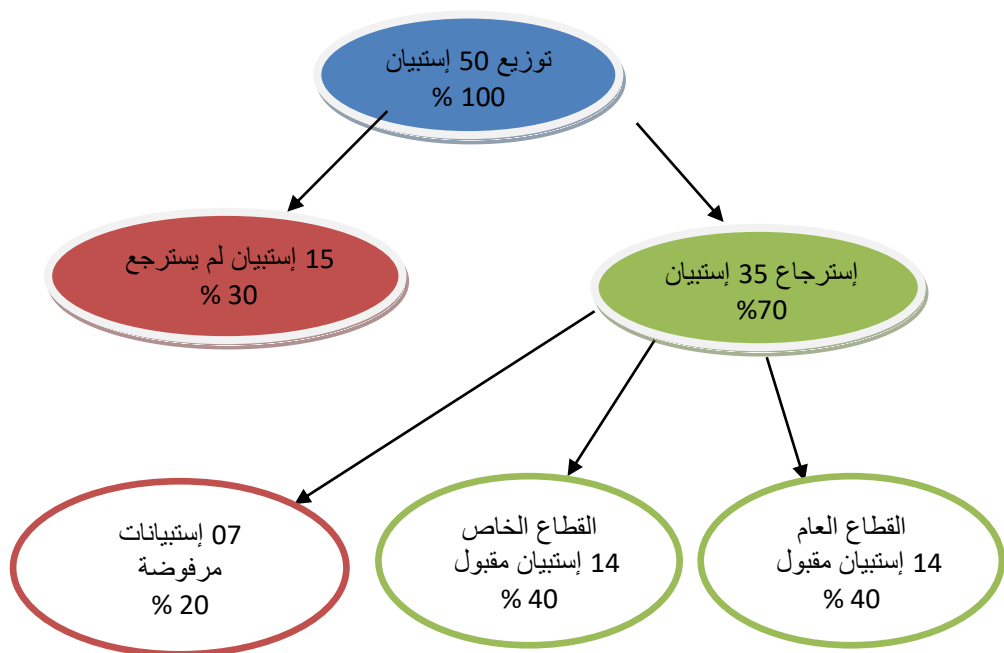
3. لدراسة الميدانية للأصول المعنوية في المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام و

للقطاع الخاص

تم توزيع خمسون (50) إستبيان بالتساوي، حيث و زعنا خمسة و عشرون (25) إستبيان لمحاسبي القطاع العام وخمسة و عشرون (25) إستبيان لمحاسبي القطاع الخاص، و ما لفت إنتباهنا و أثار دهشتنا أن معاملة و كيفية إستقبالنا في المؤسسات الوطنية أفضل بكثير من القطاع الخاص الذي رأنا دخلاء و مضيعي الوقت.

بعد توزيع الإستبيان و مقابلة المحاسبين حددنا موعدا لجمعه و كان يقدر بعشرون يوما أي من تاريخ 2019/05/18 إلى 2019/06/02 و قد تمكنا من الحصول على النتائج المبينة في الشكل أدناه:

الشكل 1: توزيع واسترجاع الإستبيانات



المصدر: من إعداد الباحثين

حسب ما تم التوصل له من معطيات، نلاحظ بأننا تمكنا من إسترجاع خمسة و ثلاثون

(35) إستبيان بنسبة سبعون بالمئة (70%)، بينما لم نتمكن من إسترجاع خمسة عشر (15)

إستبيان بنسبة ثلاثون (30%) وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- لم يفهم المحاسب العمومي ماهي المعايير المحاسبية الدولية.
- لا يعرفون أين توجد الأصول المعنوية في القوائم المالية.
- لا يعرفون جل الأصول المعنوية.
- منهم من تحجج بعدم وجود وقت كبير لاستقبالنا.
- منهم من يرى بأن هذا الشأن داخلي و من أسرار الشركة التي لا يمكن البوح بها لأحد.
- وجود مديريين أعطوا تعليمات صارمة للمحاسبين لعدم التطرق للقوائم المالية.
- معظم المحاسبين يشتغلون بعقود الدعم لما قبل التشغيل (DAIP) فكانوا جد خائفين على مناصبهم، ولا يريدون التطرق للمشاكل على حد تعبيرهم.
- هنالك من درس تخصص جامعي غير المحاسبة، ويعمل في مكانه الغير مناسب.
- توجد مؤسسات تحججة بعدم وجود إتفاقيات تربطها مع الجامعة.
- أما معظمهم تحجج بقصر الوقت و يضربون لنا مواعيد تتغير كلما إلتقينا بهم.

أما بخصوص الإستيبيانات المسترجعة فنلاحظ أن سبعة (07) إستبيانات من إجمالي خمسة و ثلاثون (35)، مرفوضة أي ما نسبته عشرون بالمئة (20%)، و سبب رفضها هو:

- عدم الجدية في ملئ الإستبيان.
 - تضارب المعلومات الموجودة في الإستبيان.
 - واقع الشركة مغاير تماما لما في الإستبيان.
 - محاولة التغليف من خلال وضع معلومات مضخمة أو العكس.
 - عدم ملئ الإستبيان من طرف المحاسب.
 - مشاركة مدير المؤسسة في ملئ الإستبيان مما إنعكس بالسلب على إعطاء الإجابات الفعلية.
 - تدخل مدير قسم المحاسبة في إحدى المؤسسات لتغيير بعض الإجابات مما يفقد مصداقية المعلومات المحصلة.
 - الإجابة عن أسئلة وترك أسئلة أخرى، أي عدم إعطاء كل المعلومات الموجودة في الإستبيان.
- و أخيرا الإستيبيانات المقبولة، فسبب قبولها أنه كانت إجابات المحاسبين دقيقة، واضحة و تحمل معلومات تعكس الواقع بكل شفافية.

أولاً: الأصول المعنوية في المؤسسات الإقتصادية للقطاع العام

كل المؤسسات محل الدراسة وجدنا لديها كل أو جزء من الأصول المعنوية، مما يعود عليها بالإيجاب في قيمتها السوقية، و قد لخصنا النتائج المتحصل عليها في الإستبيان في الجدول أسفله:

الأصول المعنوية	موجودة	غير موجودة	حيازة داخلية (مطورة داخليا)	حيازة خارجية (مشتريات)
براءات الإختراع	3	11	3	0
	%21.43	78.57%	%100	%0
العلامات التجارية	9	5	9	0
	%64.29	%35.71	%100	%0
تكاليف التأسيس	11	3	11	0
	%78.57	%21.43	%100	%0
حقوق النشر و التأليف	6	8	6	0
	%42.86	%57.14	%100	%0
برمجيات المعلومات و ما شابهها	14	0	5	9
	%100	%0	%35.71	%64.29
الوكالات و التراخيص	5	9	5	0
	%53.71	%64.29	%100	%0
شهرة المحل	11	3	11	0
	%78.57	%21.43	%100	%0
البحث و التطوير	6	8	6	0
	%42.86	%57.14	%100	%0

إجابات الإستبيانات حول توفر الأصول المعنوية في المؤسسات الإقتصادية للقطاع العام

حسب ما تم التوصل له من خلال قراءة معطيات الجدول، يمكننا القول:

- بخصوص براءات الإختراع، فقد أجابة 21.43% بأنها موجودة و 100% حيازتها داخلية مما يدل على النشاط الكبير لقسم البحث و التطوير، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المؤسسات تهتم دائما بالتطور و تقديم مخرجات سوقية جديدة و أيضا تحوز على مكانة سوقية ممتازة لمواكبتها عصرها، أما بخصوص 78.57% الذين قالوا أنها غير موجودة فقد تعود لعوامل كثيرة منها العمل تحت الوكالات، مؤسسات لا تملك نشاط في مصلحة البحث و التطوير أو أنها لا تواكب عصرها ولا تهتم بتقديم منتجات جديدة للسوق.
- أما عن العلامات التجارية فكانت ما نسبته 64.29% تقول أنها موجودة كذلك نلاحظ أن حيازتها 100% داخلية، و هو ما يؤكد أن هاته المؤسسات ليست فروع أو تعمل تحت الوصاية، بينما 35.71% تقول أنها غير موجودة و ربما قد يعود السبب لكونها فروع للشركات الأم أو تعمل تحت الوصايا أو وكالة لشركات أخرى.
- تكاليف التأسيس أجاب 78.57% أنها موجودة و 100% داخلية، ربما يعود سبب وجودها لكون التكاليف التي تحملتها المؤسسات كبيرة أو تكون فترات إهلاكها طويلة و لم تسترجع بعد و قد تكون كذلك مؤسسات حديثة النشأة، أما عن 21.43% التي قالت بأنها غير موجودة قد يعود سبب هذا كونها المؤسسات قديمة النشأة أو لم تتحمل تكاليف تأسيسية كبيرة أو ربما إسترجعت واندثرت من القوائم المالية بسبب قدم المؤسسات.
- بخصوص حقوق النشر و التأليف، فقد وجدة بنسبة 42.86% و داخلية 100% قد يعود هذا بسبب أن المؤسسات تقوم بالإشهار لمنتوجاتها و خدماتها و تكون

- محمية من السرقة و القرصنة كذلك، أما نسبة 57.14% التي تقول أنها غير موجودة فقد يعود ذلك لعدم إستعمال الدعاية و الإشهارات كوسيلة لجذب الزبائن.
- أما فيما يخص برمجيات المعلومات و ما شابهها، فكل المؤسسات الموجودة في القطاع العام محل الدراسة وجدت لديها بنسبة 100%، مما يدل أن إدارتهم معاصرة و مواكبة للتقدم التكنولوجي الحاصل، كذلك يبين سهولة الإتصال و تنقل المعلومة بسرعة مما يضمن إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، أما بخصوص حيازتها فقد قال 35.71% أن حيازتها داخلية مما يبين مستوى و كفاءة مهندسي الإعلام الآلي في مجالهم كذلك ربما تتبع المؤسسة سياسة تخفيض التكاليف بتطوير البرمجيات داخليا لثمنها الباهض جدا، بينما قالت ما نسبته 64.29% بأنها مشتريات ربما لعدم كفاءة مهندسيها في هذا المجال أو لوجود موردين تشتريها منهم بأثمان معقولة أو لعدم وجود مهندسي الإعلام الآلي في الشركة بحكم طبيعة نشاطها.
- الوكالات و التراخيص بينت النتائج أن 53.71% من المؤسسات يمتلكونها و هذا يعود لكونها مؤسسات من النوع الكبير و له نسبة سوقية معتبر، تمنحها بغرض التقرب من زبائنها و اكتساح أسواق جديدة، بينما الذين قالوا لا توجد بنسبة 64.29% فقد يعود ذلك لكون المؤسسات تعمل تحت الوكالة، أو تستهدف نوع معين من الأسواق أو تحتكره ولا تمنح تراخيص.
- شهرة المحل وجدت بنسبة 78.57% و حيازتها داخلية 100% ربما يعود هذا لكون المؤسسات ذات سمعة ممتازة في السوق، بينما 21.43% التي قالت لا توجد ربما يعود السبب الرئيسي لكونها إهتلكت.
- كذلك بخصوص البحث و التطوير فوجد بنسبة 42.86% و بحيازة 100% داخلية، لعل المؤسسات تهتم بالبحث و تقديم الجديد دائما في السوق لتحقيق

الريادة كذلك تطوير منتجاتها لمواكبة العصرنة و التطور، أما بخصوص
57.14% التي قالت أنها لا توجد فهي مؤسسات لا تواكب عصرها و لا تعمل
على تشجيع البحث و الابتكار.

أ. فسر جل المحاسبين عدم إمتلاكهم لكل أو جزءاً من الأصول المعنوية ب:

✚ طبيعة نشاط المؤسسة.

✚ ثقافة الشركة.

✚ عدم مهنية المسيريين و المدراء.

✚ عدم تلبيتها إحتياجات الشركة.

✚ غير مهمة و لا تفيد الشركة بتاتا.

✚ تكاليف حيازتها المرتفعة.

✚ عدم إستعمالهم لتقييم الشركة.

✚ عدم تفعيل البورصة الجزائرية.

✚ تسييس الإقتصاد الوطني و التبعية.

✚ المركزية و عدم إعطاء الحرية للمحاسبين و المسيريين للإبداع.

ثانيا: الأصول المعنوية في المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص

كل المؤسسات محل الدراسة وجدنا لديها كل أو جزء من الأصول المعنوية مما يعود على قيمتها

السوقية وسمعتها بالإيجاب، وقد قمنا بتلخيص كل الإيجابيات في الجدول أدناه:

الأصول المعنوية	موجودة	غير موجودة	حيازة داخلية (مطورة داخليا)	حيازة خارجية (مشتريات)

0	6	8	6	براءات الإختراع
%0	%100	%57.15	%42.85	
2	12	0	14	العلامات التجارية
%14.29	%85.71	%0	%100	
0	9	5	9	تكاليف التأسيس
%0	%100	%35.71	%64.29	
0	8	6	8	حقوق النشر و التأليف
%0	%100	%42.85	%57.15	
5	9	0	14	برمجيات المعلومات
%35.71	%64.29	%0	%100	
5	4	5	9	الوكالات و التراخيص
%55.56	%44.44	%35.71	%64.29	
0	10	4	10	شهرة المحل
%0	%100	%28.57	%71.43	
0	8	6	8	البحث و التطوير
%0	%100	%42.86	%57.14	

إجابات الاستبيانات حول توفر الأصول المعنوية في المؤسسات الاقتصادية للقطاع

الخاص

حسب ما تم التوصل له من خلال قراءة معطيات الجدول، يمكننا القول:

- فيما يخص براءات الاختراع فنسبة من قالوا موجودة هي 42.85% و هذا يدل على إمتلاكها كفاءات مهنية تسعى دائما لتقديم الأفضل و دلالة على النشاط الحاصل في قسم البحث و التطوير، أما نسبة من قالوا غير موجودة 35.17% و هذا يوضح ان هذه المؤسسات لا تعطي الحرية للعاملين للإبتكار و لا تهتم بتقديم مخرجات جديدة للسوق أي أنها مؤسسات كلاسيكية، و كانت الحيازة لبراءات الاختراع داخلية 100% مما يؤكد أن مبتكريها يقومون بعملهم بكفاءة و تفاني.
- في ما يخص العلامة التجارية كانت الإجابات 100% موجودة لأن لكل مؤسسة لها علامة تجارية تخصها و تميزها عن المؤسسات الأخرى، و فيما يخص الحيازة كانت داخلية بنسبة 85.71% و هذا ما يدل أن المؤسسات هي المؤسسات الأم بينما 14.29% حيازتها خارجية، قد تكون فروع أو وكالات.
- أما بالنسبة لنفقات التأسيس كانت الإجابة بموجودة بنسبة 64.29% ربما لحدثة المؤسسات أو أنها تحملت تكاليف كبيرة بينما 35.71% التي قالت غير موجودة يعود إلى أن المحاسبين يعتبرون تكاليف التأسيس عبئ يجب إسترداده أو لقدم المؤسسات في النشأة، و كانت التكاليف منفقة داخليا بنسبة 100%.
- فيما يتعلق بحقوق النشر و التأليف فكانت نسبة 57.15% إجابتهم موجدة و هذا يدل على أن المؤسسة تولي أهمية لحقوق النشر و التأليف، و كانت

الحيازة لحقوق النشر والتأليف داخلية بالنسبة 100%، بينما 42.85% قالوا أنها غير موجودة ربما يعود لعدم النشر و الإشهار في ثقافة المؤسسة أو لطبيعة عملها.

– بالنسبة لبرمجيات المعلوماتية و ما شابهها كانت الإجابات كما كانت متوقعة حيث قالوا موجودة بنسبة 100% ربما يعود ذلك لعدم قدرة أي المؤسسة من العمل بدونها، حتى و لو كانت بسيطة و يدل أيضا على التقدم التكنولوجي و الإدارة المعاصرة كذلك يدل على سهولة إنتقال المعلومة، و في ما يخص الحيازة كانت داخلية بنسبة 64.29% و هذا ما يفسر توفر المؤسسة لمهندسين ذو مهارة و كفاءة في مجال عملهم و أيضا ربما تتبع المؤسسات سياسة تخفيض التكاليف بتطوير البرمجيات داخليا لثمنها الباهض، بينما 35.71% التي قالوا مشتريات قد يكون لعدم كفاءة مهندسيها في هذا المجال أو لوجود موردين تشتريها منهم بأثمان معقولة أو لعدم وجود مهندسي الإعلام الآلي في الشركة بحكم طبيعة نشاطها.

– بالنسبة للوكالات والترخيص نلاحظ من الجدول أن ما نسبته 64.29% كانت إجابتهم موجودة ما يدل على أن هذه المؤسسات لديها أسواق كثير، و قد اضطرت لفتح وكالات قصد الإستحواذ على أسواق جديدة و التقرب من زبائنهم بينما 35.71% المتبقية قالت غير موجودة، ربما يعود ذلك لكون المؤسسات تعمل تحت الوكالة أصلا أو تستهدف نوع معين من الأسواق أو تحنكره ولا تمنح تراخيص و بخصوص حيازتها فهي 44.44% حيازة داخلية مما يفسر أنها تابعة أو فرع من الشركة الأم، بينما 55.56% المتبقية قالت مشتريات ربما يعود ذلك إلى صفقة بين الشركة الأم و صاحب الوكالة بتقديم المؤسسة لنسبة من هامش الربح لصاحب الوكالة.

– في ما يخص شهرة المحل كانت الإجابة بموجودة بنسبة 71.43% ما يفسر أن هذه المؤسسات ترى أن لا بدى من أن تكون لكل مؤسسة سمعة في

السوق لكي تستمر في عملها، بينما 28.57% المتبقية قالت غير موجودة ربما لكون المؤسسة إهتلك فيها هاته الأخيرة، و كانت الحيازة لهذه الشهرة حيازة داخلية بنسبة 100%.

– بالنسبة لمصلحة البحث و التطوير كانت الإجابة بموجودة بنسبة 57.14% مما يفسر أن المؤسسات لديها نظرة مستقبلية من أجل تطوير منتوجها و كفاءة العاملين بهذا القسم كذلك تطوير منتوجاتها لمواكبة التطورات و العولمة، و كانت الحيازة داخلية بنسبة 100%، بينما 42.86% قالت غير موجود ربما لعدم وجود كفاءات بالقسم أو لعدم تشجيع المؤسسة للبحث و التطوير في الأصل.

ب. فسر جل المحاسبين عدم إمتلاكهم لكل أو جزءاً من الأصول المعنوية بـ:

✚ طبيعة نشاط المؤسسة.

✚ عدم تطرق نشاط المؤسسة لها.

✚ وجود تضيق من هذا الجانب من خلال القوانين.

✚ لا تقدم الإضافة للمؤسسة.

✚ تكاليف الحيازة الكبيرة.

✚ عدم مهنية الإقتصاديين من هذا الجانب.

✚ جمود بورصة الجزائر.

4. دراسة مقارنة لتوفر الأصول المعنوية في المؤسسات الإقتصادية للقطاع العام و

للقطاع الخاص

يمكننا تلخيص أهم الفروقات الجوهرية في الجدول الموالي:

أوجه الاختلاف	أوجه الشبه	البيان رقم السؤال
---------------	------------	----------------------

توفر القطاع الخاص على الأصول المعنوية أكبر من القطاع العام لأنه يولي أهمية أكبر للأصول المعنوية على غرار القطاع العام، لأن الأخير لا يوليها الإهتمام الكافي.	كل المؤسسات محل الدراسة وجدنا لديها كل أو جزء من الأصول المعنوية.	بخصوص إمتلاك المؤسسات الإقتصادية الأصول المعنوية في كلا القطاعين
نسبة وجود براءات الإختراع وجدت في القطاع الخاص أكبر من القطاع العام، وهذا يدل على وجود كفاءات مهنية عالية والإرادة في التميز و تقديم الأفضل، مقارنة بالقطاع العام.	براءات الإختراع موجودة في كل من القطاعين.	السؤال 1
هناك تفاوت ملحوظ في امتلاك العلامات التجارية بين القطاعين، حيث حيازة القطاع الخاص عليها أكبر منه في القطاع العام وهذا راجع لتوفر فروع كبير في القطاع العام، و صغر حجم مؤسسات القطاع الخاص.	يجوز كل من القطاعين على العلامات التجارية.	السؤال 2
تكاليف التأسيس الموجودة في القطاع العام أضخم مما هي موجودة في القطاع الخاص وهذا يرجع لكثرة التكاليف التأسيسية المحتملة، لكبر حجم مؤسسات القطاع العام مقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص.	يتوفر كل من القطاعين على تكاليف التأسيس.	السؤال 3
القطاع الخاص يمتلك حقوق النشر و التأليف أكبر منه في القطاع العام و ذلك أن مؤسسات القطاع الخاص، تعتمد على أساليب تسويقية مثل لأنها تسعى نحو الريادة و تقديم الأفضل دائما.	حقوق النشر و التأليف موجودة في كل من القطاعين.	السؤال 4
وجود مهندسي الإعلام الآلي ذو كفاءة و مهارة عالية في القطاع الخاص أكبر منه في القطاع العام، لأن القطاع الخاص يتبع سياسة تخفيض التكاليف، عكس	عدم خلو كل من القطاعين على برمجيات المعلومات.	السؤال 5

القطاع العام الذي يشترها بأثمان مرتفعة.		
إن مؤسسات القطاع الخاص تستحوذ على أسواق كثيرة و كذلك ثقة الزبائن أكبر من ما هو موجود في القطاع العام، لذلك تسعى دائما للتقرب منهم و المحافظة على أسواقها.	إمتلاك كل من الطرفين للوكالات و التراخيص.	السؤال 6
مؤسسات القطاع العام تستحوذ على سمعة ومكانة أكبر من مؤسسات القطاع الخاص، و هذا راجع لأقدمية مؤسسات القطاع العام على مؤسسات القطاع الخاص.	توفر كل من القطاعين على شهرة المحل.	السؤال 7
إمتلاك مؤسسات القطاع الخاص مصلحة البحث و التطوير أكبر من مؤسسات القطاع العام و هذا سعي الأولى نحوى التطور و توفير ما تتطلبه رغبة المستهلكين في الأسواق.	إمتلاك كل من القطاعين مصلحة البحث و التطوير.	السؤال 8
يرى القطاع العام أن السبب الرئيسي هو التبعية و التكاليف المرتفعة لحيازاتها بينما القطاع الخاص يرى السبب أنه يكمن في وجود تضيق من هذا الجانب من خلال القوانين و جمود بورصة الجزائر.	أسباب جد متقاربة في القطاعين.	بخصوص عدم امتلاك المؤسسات الإقتصادية في القطاعين الأصول المعنوية

من خلال قرائتنا للجدول أعلاه يمكننا التوصل إلى أن مؤسسات القطاع الخاص لها أفضلية من جانب توفرها على العناصر المعنوية، نظرا لأهمية حيازة الأصول المعنوية التي تحسن من منافسة المؤسسة، و تبقى رائدة في مجالها و تزيد من قيمتها السوقية عكس، القطاع العام الذي يولها إهتمام ضعيف للأصول المعنوية، نظرا لعدم وجود منافسة حقيقية من قبل مؤسسات أخرى و هذا ما يجعل المؤسسات الإقتصادية للقطاع العام دائما في ريادة السوق.

4. خاتمة:

لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه الأصول المعنوية وحيازتها في رسم الصورة الجيدة عن الأداء الإداري والمحاسبي الأساس، كون أن وجودها يعبر على كفاءة ونضج في الأداء الإداري للمؤسسة المعنية، وكذا تمكن واضح في خلق الأصول المساعدة على التميز في الأداء ورسم السياسات التنافسية الفعالة، وفي بحثنا هذا عكفنا على دراسة مدى الاهتمام بحيازة تلك الأصول ومحاولة أخذ صورة عن مصادرها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة ومنها والعامه، وقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات تتلخص أساسا فيما يلي:

- تحوز المؤسسة الاقتصادية العامة والخاصة على أصول معنوية، وبشكل متفاوت من حيث الأهمية والتوظيف في رسم السياسات الاستثمارية والتمويلية المختلفة.
- تتفوق المؤسسة الاقتصادية الخاصة على المؤسسة الاقتصادية العامة في مجال الأصول المعنوية التالية :
 - براءة الاختراع.
 - حقوق النشر.
 - التوكيلات والترخيص.
 - البحث والتطوير.
- في حين تتفوق المؤسسة الاقتصادية العامة على الخاصة في مجالات منها:
 - الانفاق على البرمجيات.
 - شهرة المحل.

- لا يزال القطاع الخاص يعاني من عدم ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية لحيازة وتأمين الأصول المعنوية.
- هناك غياب وبشكل كلي لتكريس مفهوم تقييم المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الأصول المعنوية في ذلك.
- إن جمود السوق المالية وغياب فاعليتها انعكس على البيئة العامة الاقتصادية، بغياب الثقافة الاستثمارية والمالية الجماهيرية والمؤسسية، القائمة على تقنيات التمويل المباشر عن طريق السوق المالية، وبالتالي يتعدد النظر بشكل أكثر في أهمية الأصول المعنوية في تقييم المؤسسات.
- تبقى المؤسسة الاقتصادية الوطنية، الخاصة منها والعامة، تعاني من نقص في الجوانب المحاسبية والكفاءات التي تساعد في التحكم أكثر في هذا المجال.

5. المراجع

- ¹ عدنان مقدم، محاسبة الأصول المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، ص 31.
- ² جبار محفوظ، موسى بن منصور، أهمية تقييم الأصول المعنوية للمؤسسة الداخلة إلى البورصة. دراسة حالة الرياض سطيف، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ص 104.
- ³ محرز عبد القادر، الأصول المعنوية: القياس والمحاذاة وفق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 34 (01)، ص 380.
- ⁴ سماش كمال، عياشي فاطمة الزهراء، تحديث القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الغير ملموسة (في ظل المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي SCF)، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07/ العدد 1، مارس 2019، ص 47.
- ⁵ <https://brixx.com/what-is-an-intangible-asset/> شوهدي يوم 2024\02\15 الساعة 17:44
- ⁶ [شوهدي https://www.l-expert-comptable.com/a/37951-les-immobilisations-incorporelles.html](https://www.l-expert-comptable.com/a/37951-les-immobilisations-incorporelles.html) يوم: 2024\02\16 على الساعة 17:26

⁷ فيصل زماط حسن السليم، متطلبات الإعتراف و القياس الدولية الأصول المعنوية و دورها في ترشيد المنظمات لاستغلال هذه الأصول، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 15، السنة 05، سنة 2007.

⁸ Walter T Harrison Jr, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz, Themin Suwardy, FINANCIAL ACCOUNTING International Financial Reporting Standards, ELEVENTH EDITION, Pearson Education Limited, 2018, p 420.

⁹ فيصل زماط حسن السليم، مرجع سبق ذكره.

¹⁰ فيصل زماط حسن السليم، مرجع سبق ذكره.

¹¹ فيصل زماط حسن السليم، مرجع سبق ذكره.

¹² <https://www.compta-online.com/comptabiliser-les-frais-de-recherche-et-developpement-ao1320>18:43 على 2024\02\19 : شوهدي يوم